التحليل السوسيولوجي لظاهرة العنف ضد المسنين

أ. سمير عزوني
جامعة الجزائر- 2
sam1505@outlook.fr

الملخص:

الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على أهم المداخل النظرية التي حاولت إعطاء تفسير سوسيولوجي للسلوك الإجرامي أو السلوك العنيف، وبما أن ظاهرة العنف ضد المسنين أصبحت تهدد كيان كل المجتمعات، وبدأ الاهتمام بها يتزايد في الأعوام الأخيرة خصوصا في الربع الأخير من القرن الماضي، وبداية القرن الحالي، فإن هذه الورقة البحثية والتي جاءت للبحث في الموضوع من خلال إسقاط الظاهرة على مختلف المداخل النظرية الاجتماعية، وكذا التعريج على بعض المفاهيم والمصطلحات التي تعطي صورة أوضح للموضوع محل التحليل.

الكلمات المفتاحية: العنف، المسنين، الظاهرة الإجرامية، النظرية الاجتماعية.

The sociological analysis about the phenomenon of violence against older persons

Abstract :

The object of this study is to highlighting the most important theoretical approaches that tried to give sociological explanation to the criminal behavior or violent behavior ,and since elder abuse phenomenon has became endanger societies , many societies take care of her in the last years ,especially in the last quarter of the century .and with the beginning of the current age century so this research paper that came to looking for the subject by dropping the phenomenon on various sociological theories .and swing by certain concepts and terms giving more detailed picture of the subject in question.

Keywords:

The violence, the elder persons, the criminal phenomenon , the sociological theory.

مقدمة:

يشوب تفكير معظم الناس عند سماعهم للفظ نظرية أو تحليل سوسيولوجي نوع من الغموض واللبس ظنا منهم أن النظرية هي شيء مجرد وغامض لا يمكن التطرق إليه والخوض فيه، لكن على العكس من ذلك فإن النظرية هي أشياء نعيشها يوميا في حياتنا العادية، فسير السيارة وتحركها هو عبارة عن نظرية، وتكَون الغيوم وتساقط المطر هو كذلك عبارة عن نظرية لها تفسيراتها. ومن هذا المنطلق سنحاول إعطاء ظاهرة التعدي على كبار السن وتعنيفهم بعض التفسيرات أو الاسقاطات النظرية الممكن أن تتطابق مع واقعهم المعاش.

1- بعض المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بظاهرة العنف ضد المسنين:

1-1- العنف: العنف من بين أولى مظاهر السلوك التي عرفتها المجتمعات البشرية، لكن معدلاته ارتفعت كثيرا خلال العقود الأخيرة، كما أن أنواعا جديدة ظهرت لأول مرة، ولا يكاد مجتمع معاصر يخلوا من بعض أشكال العنف، وبعض أشكاله عرفتها المجتمعات منذ زمن قديم، إلا أن بعض أسبابه مرتبط ببعض خصائص المجتمع الحديث، وخصوصا ما يبدوا أنه تعبير عن الضغوطات ومشاعر الإحباط. [1]

ويعرفه سيد عبد الله على أنه سلوك يصدره الفرد أو مجموعة من الأفراد بهدف إلحاق الأذى أو الضرر بفرد آخر، أو مجموعة من الأفراد، وقد يكون ماديا جسديا أو معنويا نفسيا. [2]

أما خليل أحمد خليل فيقول: " العنف هو الإيذاء باليد أو باللسان ، بالفعل أو بالكلمة وهو التصادم مع الآخرين. [3]

كما يمكن تعريفه على أنه ظاهرة تنشأ في ظل غياب التضامن والتكافل الاجتماعيين بين المجتمعات والأفراد.

1-2- النظرية الاجتماعية: النظرية هنا هي مجموعة من القواعد والمبادئ الاجرائية والتي تحدد سياسة الباحث في علم الاجتماع ومسلكه في دراسة ظواهر المجتمع، وتعد النظرية بما تحويه من اتجاهات نظرية وقواعد منهجية بمثابة الإطار المرجعي الذي يلجأ إليه الباحث في دراسته ليوجه مسلك هذه الدراسة، وليحدد له فروضه الأساسية، ويعين الموضوعات والمجالات التي يتناولها، ويعينه في وصف وتفسير الظواهر موضوع الدراسة. [4]

1-3- المسنين: تعتبر المنظمة العالمية للصحة أن الأشخاص الذين يبلغون 60 سنة فما فوق يمثلون المجتمع المسن وهذا المقياس يعتبر أكثر استعمالا لأنه يستجيب لمجموعة من المقاييس الاجتماعية والاقتصادية لا سيما فترة الإحالة على المعاش.[5]

ويعرفوا على أنهم من بلغوا مرحلة التدهور التدريجي في القدرة على التكيف مع التغيرات التي يواجهونها وتعترضهم ضمن ظروف الحياة.[6]

ومنه يمكن القول أن الشخص المسن هو من تقدم به العمر وبلغ سن الستين وتفاقم وضعه، ويصبح شخص يحتاج إلى رعاية غيره بسبب امتداد عمره ومرافقة صفات الشيخوخة له كضعف حواسه مثل السمع والبصر الأمر الذي يشكل صعوبات في الاتصال والتفاعل مع أفراد المجتمع.

2- النظريات الاجتماعية المفسرة لظاهرة العنف ضد المسنين: إن الاعتماد على نظرية علمية ما، لا يمنع الباحث من استعمال غيرها، إذ أن النظريات تكمل بعضها البعض وكل نظرية تحاول إعطاء تفسير للواقع الاجتماعي اعتمادا على ما سبقها من النظريات الأخرى وقد نجدها تكمل ما انتهت عنده ما سبقها، لهذا قد يلجأ الباحث إلى الاعتماد على نظرية ما في تفسير جزء من فرضياته أو نتائجه ويستعين بنظرية أخرى في تفسيره لجزء آخر وهذا ما قمنا به في هذا البحث حيث اعتمدنا أساسا على عدة نظريات تصب كلها في القالب الاجتماعي، ومنها نظرية التغير الاجتماعي ونظرية التفاعل الرمزي ونظرية الضبط الاجتماعي والبنائية الوظيفية.

2-1- البنائية الوظيفية: تعتبر البنائية الوظيفية من النظريات السوسيولوجية التي شغلت حيزا كبيرا في أدبيات علماء الاجتماع خاصة في بداية القرن العشرين، واحتلت مكانة مرموقة بين نظرياته. ونشير في هذا السياق إلى أن هذه النظرية لم تأت نتيجة جهد عالم بعينه بل تضافرت جهود العديد منهم في مجالي علم الاجتماع والانتروبولوجيا الاجتماعية في إرساء دعائم هذا التيار. كما تجدر الإشارة إلى أن هذا الاتجاه في علم الاجتماع لم ينطلق من فراغ أيضا بل جاء استجابة لمنبهات كثيرة أتى بعضها مما سبق هذا الاتجاه من تراث علمي، سواء كان حول الإنسان أو حول الطبيعة وظواهرها.

وأتى بعضها نتيجة استجابة لدواعي إيديولوجية وواقعية شكلت بعض الظروف التي أحاطت برواد هذا الاتجاه والباحثين الذين أسهموا فيه حكمت على أرائهم طرق أبواب دون غيرها أو الاهتمام بمواضيع معينة من مواضيع البناء الاجتماعي كالتكامل والتوافق والتوازن ... الخ. [7]

ومن هذا المنطلق تعتبر البنائية الوظيفية من بين النظريات الكبرى التي حاولت إعطاء تفسير شامل وواسع النطاق لمختلف المجتمعات أو الأبنية الاجتماعية، بحيث تماشت مع تكريس مقولة أن الواقع الاجتماعي يرتبط بظروف الحياة التي يعيشها الفرد بكل تعقيداتها وأبعادها، ومنه ساهمت هذه النظرية في فهم المجتمع وتحركاته كنسق اجتماعي لديه احتياجات يجب إشباعها.

وينظر أصحاب الاتجاه الوظيفي إلى حدوث العنف في المجتمع كحاجة وظيفية وضرورة تقتضيها حاجات النسق الاجتماعي، ويؤكدون بأن هناك عوامل عديدة تعمل على إعادة الاستقرار، وإعادة توازن النسق. والمسلمة الأساسية التي ترتكز عليها هذه النظرية تتمحور حول فكرة تكامل الأجزاء، والاتساق والتماسك والاعتماد المتبادل بين هذه الأجزاء المختلفة للنسق، وعليه فإن أي خلل أو تغير في جزء من أجزاء النسق من شأنه أن يحدث تغيرات في أجزاء أخرى.

وعلى هذا الأساس ينظر الوظيفيون للعنف على أنه يتضمن دلالات هامة عن حالة اللاتوازن وعدم الاتساق داخل النسق، "فالعنف" أما يكون نتاجا لفقدان المعيار، وأما أن يكون نتاجا لفقدان الارتباط بالجماعة الاجتماعية، أو نتيجة اللامعيارية وفقدان التوازن الذي قد يصيب المجتمع الإنساني أو الجماعة، بحيث تتحطم المعايير وتسود الفوضى، فيلجأ الأفراد إلى العنف. [8]

ويعتبر دوركايم من أهم الذين أسهموا في بناء النظرية الوظيفية من خلال ما قدمه في مجال البناء الاجتماعي، حيث ركز اهتمامه الرئيسي على الاحتياجات الأساسية للفرد، ومدى ما يحققه من رغبات من المصادر الأساسية لحالة الأنومي، فقد اهتم بالمشاكل الناشئة عن التباين أو عدم التوازن بين قيم المجتمع وأهدافه وبين المعايير التنظيمية المتفق عليها كوسائل لتحقيق تلك القيم والأهداف. وعند حدوث تباين أو انفصال بين العناصر الأساسية للبناء الاجتماعي، والأهداف الثقافية، فإن الظروف تصبح مهيأة لظهور الأنومي. ومن هنا فان

العلاقة بين القيم الاجتماعية والمعايير الثقافية، أي العلاقة بين الأهداف والوسائل هي علاقة ذات صبغة ديناميكية وليست استاتيكية، فأحيانا يكون اهتمام المجتمع بالأهداف غير مصحوب باهتمام مماثل بالوسائل. وهنا لا بد من وجود تضحيات لإحداث التوافق مع المعايير التي تنظم المجتمع. [9] لكن في حالة غياب التضحيات حسب دوركايم فإن الفرد دوما يجري وراء تحقيق أهدافه الثقافية بغض النظر عن الوسائل المستخدمة لتحقيق هذه الأهداف ومن هذا المنطلق يمكن تفسير سلوك العنف على أنه وسيلة يستخدمها الفرد لبلوغ طموحاته ولو على حساب أقرب الناس إليه حتى ولو كان هؤلاء الأشخاص كبار في السن.

لكن في المقابل استطاعت أعمال روبرت ميرتون أن تغير من معنى المفهوم إلى حد ما، فقد أراد ميرتون أن يقدم تفسيرا سوسيولوجيا للانحراف بتوضيح الكيفية التي يمارس بها كل من البناء الاجتماعي والقيم الثقافية ضغوطا محددة لفرض الالتزام على الأفراد، في ذات الوقت الذي يخلقان فيه انفصالا وتناقضا مما يجعل الانحراف نتيجة لازمة. فاللامعيارية تنشأ نتيجة لفقدان الترابط بين الوسائل والغايات، والشخص المتوافق حقا هو الذي يمكنه النفاذ إلى كل من الوسائل المشروعة والأهداف المقبولة. [10] في حين أن الشخص الذي يخالف أحد هذين العنصرين يعتبر شخص منحرف، فحسب ميرتون هناك أشخاص ينحرفون عن هذه القيم والمعايير والسبل من أجل تحقيق غاياتهم وأهدافهم، غير أنهم لا يشكلون أي تهديد على البناء الاجتماعي لأن انحرافهم غير معيب، أي أنه لا يشكل أي تعارض مع القانون الجنائي الأخلاقي للمجتمع، ومثال ذلك الشخص الانسحابي والذي رفض الوسائل والأهداف من دون أن يستبدلهما بوسائل وأهداف أخرى.

وفي مقابل هذا نجد النوع الثاني للانحراف وهو الانحراف المعيب، وهو الذي يشكل خطرا على البناء الاجتماعي والنسق العام، ونجد من بينهم الطقوسيون والمبتكرون، حيث يدخل ضمن هذا الصنف الاشخاص الذين يمارسون العنف ضد كبار السن كنوع من أنواع الانحراف المعيب والذي يسبب نوع من الخلل داخل البناء الاجتماعي.

2-2- نظرية الضبط الاجتماعي: تعد نظرية الضبط الاجتماعي التي طرحها هيرشي من أحدث نظريات الضبط وأكثرها شعبية، فقد طور نظريات الضبط الأخرى وطرح صورة أكثر وضوحا فيما يتعلق بالروابط الاجتماعية. فبدلا من النظر إلى الأفراد على أنهم منحرفين أو متوافقين، فقد ذهب هيرشي إلى أن قوة تمثل المعايير والوعي والرغبة في التوافق تدفع

الأفراد نحو السلوك التقليدي التوافقي وعلى أية حال فان هيرشي بدلا من استخدامه التكنيكات المحايدة في تفسير العنف فإنه أرجعه إلى ضعف روابط المجتمع وانهيارها بحيث يرى أن الروابط الاجتماعية تتميز بأربعة عناصر أولها الارتباط والذي يعد من أهم عناصر الرابطة الاجتماعية فقوة الترابط بين الأفراد مثل الآباء والأصدقاء يمكن أن تمنع العنف، أما ثاني عنصر فهو الاندماج ويعني درجة الفاعلية فالأفراد الذين لديهم نشاط يشغلهم ليس لديهم وقت لممارسة سلوكات مثل العنف نظرا لأن الفرد حينئذ يصبح مرتبطا بمواعيد محددة لا يمكن له أن يخلفه.

ثالث عنصر تطرق إليه هيرشي هو الالتزام والذي يعني الامتثال للضوابط الرسمية والغير رسمية، وفي الأخير عنصر العقيدة والذي يعكس نظرة أفراد المجتمع إلى القوانين على أنها عادلة، بمعنى أن الشخص يجب عليه أن يحترم قواعد ومعايير المجتمع، ويشعر بالالتزام الأخلاقي نحو طاعة هذه القوانين. [11]

كما تعد نظرية الضبط الاجتماعي من بين النظريات التي حاولت تفسير السلوك العنيف والعدواني انطلاقا من فكرة أساسية مفادها أن العنف والعدوان والجريمة بشكل عام سلوكات ناتجة عن طبيعة البناء الاجتماعي (المجتمع)، أو هي استجابة له، بحيث ترجع هذه النظرية سلوك العنف والعدوان إلى إخفاقات المجتمع ومؤسساته في التحكم في الأفراد من خلال القيود التي وضعها المجتمع والمتمثلة في المعايير الاجتماعية، ويرى أصحاب هذه النظرية أن خط الدفاع بالنسبة للمجتمع يكمل في المعايير الاجتماعية التي لا تشجع العنف بل تستنكره، فأعضاء المجتمع الذين لا يتم ضبط سلوكهم عن طريق الأسرة وغيرها من جماعات الضبط غير الرسمي يتم ضبط سلوكهم عن طريق وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية، ولكن عندما تفشل الضوابط الرسمية يظهر سلوك العنف والجريمة بين أفراد المجتمع.

ويستخدم مصطلح الضبط في الدراسات السوسيولوجية للإشارة أن سلوك الفرد وكل تصرفاته محددة بالجماعة التي ينتمي إليها، والمجتمع الكبير الذي يعتبر عضو فيه. أما الوسائل التي تكفل امتثال الأفراد لقواعد الضبط فهي ميكانيزمات ذات طبيعة اجتماعية، فالمجتمع يفرض عن طريق وسائل الضبط قيودا منظمة ومتسقة نسبيا على سلوك الأفراد، وبهدف مسايرة كل فرد فيه للتقاليد وأنماط السلوك ذو الأهمية في أداء المجتمع. ويهدف الضبط

الاجتماعي إلى تحقيق النظام الذي يحظى بالقبول والموافقة من جانب المجتمع بما يحفظ استقراره وتماسكه واستمراره، كما يهدف أيضا إلى تدعيم القيم الاجتماعية وعدم الانحراف عن معايير المجتمع وسننه الاجتماعية. [1 2]

وفي الأخير يمكن القول أن قوانين وضوابط المجتمع تعتبر بالنسبة للأفراد أوامر يجب الالتزام بها، بمعنى أن كل الأفراد ضمن المجتمع ملزمون بالانصياع لقوانينه، لكن هذه القوانين ليست حتمية أي يمكن لبعض الأفراد الخروج عنها وعدم الانصياع لها، وبالتالي ارتكاب سلوكات منحرفة عن المجتمع ومن بين هذه السلوكات أو الانحرافات نجد سلوك العنف، والذي تعتبره هذه النظرية أنه نتاج لفشل أو غياب المنظومة القانونية الرسمية أو غير الرسمية في القيام بمهمتها الأساسية والمتمثلة في الردع أو الحماية المقدمة لمختلف شرائح المجتمع، خصوصا الفئات الهشة مثل كبار السن.

وبالنظر إلى ما جاءت به النظرية الوظيفية وما تناولناه من خلال نظرية الضبط الاجتماعي، هناك تشابه كبير بين المفاهيم والمصطلحات وهذا من باب أن مفهوم الضبط الاجتماعي في حد ذاته قد تناولته البنائية الوظيفية في طرحها، خصوصا في طروحات إميل دوركايم، حيث يعتبر من رواد نظرية الضبط الاجتماعي.

2-3- نظرية التفكك الثقافي: وهي نظرية نشأت في الفضاء الاجتماعي العام في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي طرحها Miller Burrows متناولا من خلالها التفكك والضغط الذي يمس بعض الفئات الاجتماعية نتيجة فقدانها الخصوصيات والمقومات الثقافية وبالتالي تعرضها للاغتراب والابتعاد والتهميش عن السياق المندمج لكل الفئات الاجتماعية، وقد أدى به ذلك إلى بناء مكونات دراسية تحليلية لنظريته على أساس أن الانتماء الاجتماعي لن يكون فاعلا وقويا إلا بوجود الانتماء للعناصر التي تتضمن الهوية الاجتماعية، وقد أشار إشارات مباشرة إلى خصوصيات ومقومات كبار السن في المجتمع الأمريكي خاصة وأنه مجتمع متعدد الثقافات ولكنه مع ذلك هناك انتظام اجتماعي واحد، فالخلل الذي يحصل إنما يكون على مستوى المواقف الفردية والجماعية وليس على مستوى النسق العام.

ويشير تشارلز سيلبرمان في كتابه "العنف الجنائي والعدالة الجنائية"، إلى أن أمر آخر ارتبط بالتغير الثقافي في المجتمع الأمريكي حيث يقول: عملت التغيرات الاجتماعية والثقافية في المجتمع الأمريكي على تدهور القنوات التقليدية التي كانت تقوم بنقل الثقافة عبر الأجيال.

ولذلك فقد بدأ الشباب يعتمدون على مصادر إرشادية وتوجيهية أخرى، وهنا ظهرت ثقافة الشباب كعامل رئيسي من عمليات التنشئة لتقوم بدور أساسي ولتحل محل النظم التي كانت تقوم بهذا الدور التقليدي الذي كان ملقى على الوالدين والمدرسين، ورجال الدين، وغيرهم من كبار السن الذين كانوا يقومون بهذا الدور منذ قرون. فبدلا من أن يكون الشاب عضوا في أسرة متباينة الأجيال والأعمار، أصبح يقضي وقته بعيدا عن الأكبر سنا منه، مكتفيا بالاحتكاك مع أفراد من ذوي الجماعة العمرية نفسها، وإن تم قضاء الوقت مع كبير السن فإنه يختار شاغلي المناصب الرسمية فقط. ولذلك أصبح هؤلاء الشباب يستمدون قيمهم وأذواقهم ونمط معيشتهم من أقرانهم الذين في نفس العمر، ولا يعتمدون في ذلك على الأكبر سنا منهم. [13]

2-4- التغير الاجتماعي: من خلال قراءتنا حول موضوع العنف اعتمدنا كتوجه نظري على نظرية التغير الاجتماعي التي تعتمد في تحليلها للظواهر الاجتماعية على التحولات الاجتماعية الملاحظة والتي يمكن التثبت منها في فترة زمنية معينة. [14]

فالتغير الاجتماعي يعتبر عملية اضطرارية ومستمرة للتحول أو التعديلات التي تطرأ على أنساق العلاقات الاجتماعية عامة وعلاقات القرابة خاصة مثل علاقة الابن بأوليائه والعكس وينصب بحثنا حول العنف ضد المسنين فنتيجة تغير القيم والمعايير أدى ذلك إلى التأثير في سلوك الأبناء اتجاه أوليائهم والتي قد تصل إلى ممارسة العنف ضدهم، حيث أنه من مظاهر التغير الاجتماعي تغير مكانة ودور المسن داخل الأسرة، من خلال التحول من قيم الاحترام والتقدير إلى قيم أخرى مادية تعتمد على المكر والخداع وممارسة شتى أشكال العنف ضد من كانوا مصدر احترام وتقدير داخل الأسرة فنتيجة لتغير القيم والمعايير أدى ذلك إلى التأثير في سلوك الأبناء اتجاه آبائهم والتي تصل أحيانا إلى ممارسة العنف ضدهم، فالتغيير الاجتماعي يصب أيضا على كل تغير يحدث في أنماط العلاقات الاجتماعية أو في البناء الطبقي للمجتمع أو في الجماعات والنظم والأنساق الاجتماعية أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد والتي تحدد مكانتهم وأدوارهم على مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها، والأسرة ليست إلا مؤسسة اجتماعية ضمن مجموعة من المؤسسات كلها في تغير مستمر، إذ تؤثر هذه التغيرات على الأسرة بطريقة أو بأخرى، فيطرأ التغير على توزيع السلطات والواجبات والمهام داخل الأسرة ومكانة كبار السن والمرأة ودورها من خلال خروجها من

البيت إلى العمل والإنتاج مما أدى إلى تدعيم اقتصاد الأسرة والمجتمع و كذا بروز تطورات خطيرة في قيم المجتمع المختلفة فيما يتعلق بالعلاقات الأسرية أي بين الأبناء والآباء وكذلك بالتزام أفراد الأسرة اتجاه كبار السن، فكبر الأب يعني إحالته إلى المعاش وما يصاحبه من فقدان لمكانته الاجتماعية داخل الأسرة والمجتمع، فبالإضافة إلى النقص في الدخل وتدني في مستوى المعيشة كل هذا يجرف وراءه تغيرات في نوع المعاملة التي يتلقاها الآباء المسنين داخل الأسرة من حيث عدم الاستماع لنصائحهم ومعاملتهم بعنف وعلى العموم فالتغيرات الاقتصادية وما لحقها من نقص خاصة في الأجور مما جعل السكن لا يتسع إلا للزوجين والأولاد ، وأصبحت إقامة المسن مع الأسرة عبئا ثقيلا. زد على ذلك فان الأسرة الحديثة كثيرة التنقل وهذا ما يفسر لنا الحاجة إلى الخفة والحركة وقلة عدد الأفراد وهذا لا يناسب كبار السن مما يجعلهم عالة على أفراد الأسرة وهذا ما يفسر العنف الممارس ضدهم.

2-5- التفاعلية الرمزية: ركزت هذه النظرية على أن سلوك الأفراد ما هو إلا انعكاس للرموز التي يشاهدها الفرد ويتأثر بها سلبا وإيجابا بشكل مباشر فعملية التفاعل تعتمد على الاتصال بين الأفراد باعتبار أن اللغة أساسا واسطة للتفاعل بالإضافة إلى الرموز والإشارات الأخرى فهي تسهل عملية التفاعل بين كبار السن وبين أفراد الأسرة، فالفرد في نظر هذا الفكر يتصرف بشكل معين بواسطة التفاعل الرمزي أي من خلال عملية التأثير التي تحصل بين الأفراد في مواقف مختلفة، حيث هذا التفاعل الرمزي المتمثل في عنف الآباء ضد الأبناء قد يؤدي إلى التأثير في الأبناء وبالتالي ممارسة فعل مماثل ضدهم عندما يصبحون كبارا في السن، فما يلاحظ أن عملية الرجع التي يحصل عليها الفرد من خلال تفاعله مع الآخرين، فإذا كان ذلك الرجع سلبيا أثر على نفسية الفرد بشكل كبير وإذا كان هذا الرجع ايجابيا رفع من معنوياته وعمل على تكوين نفسية سوية وهذا ما يفسر العنف الذي يمارسه الآباء ضد الأبناء قد يؤدي إلى سلوك مماثل ضدهم لأن المرجعية هنا الآباء تبعا لسلوكهم السيء أو تفاعلهم غير السوي مع أبنائهم يؤدي إلى ممارسة نفس السلوك ضدهم ، كما أن التفاعل الرمزي بين كبار السن وأفراد الأسرة يحدث من خلال عملية هامة تدعى بالتنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الأفراد فالتفاعل الاجتماعي بينهم هو القاعدة الأساسية في عملية التنشئة الاجتماعية .[15]

خاتمة:

وفي الأخير يمكن القول أن إساءة معاملة كبار السن وإهمالهم ليس بضرورة يقتضيها النسق العام للبناء الاجتماعي كما يراها الوظيفيون، وليست نتاج لغياب أو تساهل مؤسسات الضبط الاجتماعي أو ضعف الروابط داخل المجتمع، وليست نتاج لسلوكات مماثلة قام بها الآباء على الأبناء وانعكست ضدهم عند الكبر، كما لا يمكن إرجاعها إلى التحولات والتغيرات التي طرأت على الأسرة والمجتمع بصفة عامة. وإنما هي نتاج انهيار في القيم الاجتماعية وغياب للتضامن والتكافل الاجتماعي سواء داخل المجتمع الصغير (الأسرة) أو المجتمع بمفهومه الواسع.

الإحالات:

[1] مصطفى عمر التير، العنف العائلي، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1997، ص11.

[2] معتز سيد عبد الله، العنف في الحياة الجامعية، أسبابه ومظاهره والحلول المقترحة لمعالجته، مركز البحوث والدراسات النفسية، كلية الآداب، القاهرة، 2005، ص26.

[3] خليل أحمد خليل، المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع، دار الحداثة، بيروت، 1989، ص138.

[4] عدلي محمود السمري، علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص23.

[5] Preel bertrand, Le choc des generations, Ed la decouverte, Paris, 2000, p75.

[6] وجدي محمد بركات، أهمية التدخل المهني لإعداد برامج تلبي احتياجات المسنين النفسية والاجتماعية لدمجهم في المجتمع، البحرين، 2009، ص10.

[7] عبد الباسط عبد المعطي، عادل مختار الهواري، في النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص98.

[8] كرادشة منير، العنف الأسري، سوسيولوجية الرجل العنيف والمرأة المعنفة، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2009، ص55.

[9] عدلي السمري وآخرون، علم اجتماع الجريمة والانحراف، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة 2، 2014، ص41.

[10] أمال عبد الحميد، عدلي السمري، محمد الجوهري، علم الاجتماع القانوني والضبط الاجتماعي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2010، ص367.

[11] عدلي محمود السمري، علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2009، ص ص288- 290.

[12] السيد عوض، الجريمة في مجتمع متغير، المكتبة المصرية، الإسكندرية، 2001، ص154.

[13] عبد الله عبد الغني غانم، جرائم العنف وسبل المواجهة، جامعة نايف للعلوم الأمنية الرياض، ط1، 2004، ص131.

ـ عادل مختار الهواري، التغير الاجتماعي والتنمية في الوطن العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ، ص39. [14]

[15] عباس أبو شامة ، العنف الأسري في ظل العولمة ، المرجع السابق ،ص21.